المحاضرة السادسة

السياسة الفرنسية في الجزائر بين النظام العسكري وسياسة نابليون الثالث ١٨٣٠-١٩٠٠.

منذ أن احتل الفرنسيون مدينة الجزائر في ٥ جويلية ١٨٣٠ والى غاية سنة ١٨٧٠ أتبعت الحكومة الفرنسية نظاما عسكريا في تسيير مستعمرة الجزائر، ولم تكن سياستها في إدارة هذه المستعمرة واضحة المعالم، وذلك نتيجة لظروف الاحتلال وللتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين بالجزائر، ومطالبة المستوطنين بإرساء سياسة جديدة تخدم مصالحهم بالجزائر، لذا لم تعرف الجزائر استقرارا في ظل الحكم العسكري.

أولا : فرض الحكم العسكري على الجزائر

بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين ظهرت النوايا الحقيقية لاحتلال كامل القطر الجزائري، ولم تؤثر ثورة جويلية ١٨٣٠ ومجيئ لويس فليب للحكم شيئا على وضع

الجزائر، حيث تقرر تكليف الحكام العسكريين بتسيير شؤونها الى حين، وقد أنشأ الجينرال "دي بورمون" بمدينة الجزائر لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، ولما تولى "كلوزيل" منصب قيادة القوات الفرنسية بالجزائر في أكتوبر ١٨٣٠ أنشأ لجنة حكومية جديدة مختصة في مجالات محددة، هي العدالة والداخلية والمالية تكون تحت تصرفه، لكن التصرفات الارتجالية للقادة العسكريين واستمرار المقاومة بالجزائر دعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي في سبتمبر ١٨٣١ يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية وينظم شؤون الجزائر الإدارية، وذلك بتشكيل مجلس موسع يظم: . مسؤول إداري ومالي مدني . رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا . مجلس الإدارة.

وبعد ثلاث سنوات من تعسف القادة العسكريين وارتفاع الأصوات بالجزائر المنددة بالسياسة الفرنسية طرح بعض الساسة الفرنسيون أسئلة عديدة حول قضية الجزائر، كان من أبرزها: هل يجب البقاء في الجزائر أم لا، وإذا كان لابد من الاحتفاظ بالجزائر فما هي أفضل طريقة لإدارتها؟. وحصل إجماع على إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر لدراسة الموقف واتخاذ الحلول المناسبة.

وقامت "**اللجنة الافريقية**" بتحقيق ميداني في الفترة ما بين ١٨٣٣/٩/٢ إلى ١٨٣٣/١٠/٢٥، وقدمت تقريرها للحكومة الفرنسية أوصت فيه الاحتفاظ بالجزائر، ووسعت الحكومة الفرنسية المناقشات بتشكيل لجنة ثانية موسعة للنظر في المقترح، وأكدت كذلك ضرورة بسط الحكومة الفرنسية سيادتها على القطر الجزائري بأكمله والعمل على

استغلال البلاد([i]). وقد أكد حمدان خوجة على عدم حياد كلا اللجنتين، وأعتبرهما وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة الفرنسية بالجزائر، وانتقد المبررات التي تقدمها اللجنة للحفاظ على الجزائر فرنسية، مؤكدا على أن الدافع الاقتصادي هو الذي يقف وراء ذلك([ii])،

وقد كان من مقررات اللجنة جعل الجزائر كلها أملاكا فرنسية واستكمال توسع الجيش في المناطق الداخلية، وتركيز جميع السلطات في الجزائر بيد الحاكم العام التابع لوزارة الحربية وتشكيل هيئة ادارية تساعده. وبذلك خضعت الجزائر للإدارة العسكرية الفرنسية، وواصل الحكام العسكريون سياسة الاضطهاد والنهب والسطو وتشجيع الاستيطان.